رؤية لمفهومى العرقية والأمن القومى والعلاقة بينهما

فرناز عطية*

تسعى هذه الورقة لاستكشاف العلاقة بين مفهومى العرقية والأمن القومى من خلال تعريف مفهوم العرقية، وذلك بتوضيح كيفية تطور المفهوم تاريخيًا فى القواميس والموسوعات السياسية، وتوضيح الرؤى النظرية المختلفة لتعريف المفهوم وصولًا إلى استخلاص تعريف يمثل رؤية شاملة لخصائص المفهوم، إضافة إلى توضيح المفاهيم المتداخلة مع مفهوم العرقية، ومن ثم تعريف معنى مفهوم الأمن القومى وعرض العناصر المختلفة للمفهوم سواء: السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية.

كما تقوم الورقة بتقديم شرح للعلاقة النظرية التى تربط بين مفهومى "العرقية والأمن القومى"، وتوضيح الآثار الإيجابية كأهمية التنوع العرقى فى توفير قوى بشرية تدعم الأمن القومى للدول، وكذلك الآثار السلبية والتى من بينها السعى للانفصال وتفتيت وحدة الدولة القومية.

وأخيرًا تدعم هذه الورقة نموذج "الدولة الفيدرالية" كأحد الحلول المثالية لحل مشكلة التنوع العرقى فى أى دولة فى إطار الحفاظ على أمنها القومى.

مقدمة

شهدت طبيعة العلاقة بين مفهومى "العرقية" و "الأمن القومى"، سجالًا دائرًا بين الدارسين والأكاديميين المتخصصين فى العلوم السياسية، حيث رأى البعض أن هذه التأثيرات تسير فى اتجاه إيجابى أو سلبى، وتهدف هذه المقالة إلى توضيح تأثير التعددية العرقية على الأمن القومى بشكل يمكن تطبيقه على أى دولة، وتشير الورقة إلى وجود علاقة جدلية بين المفهومين تشمل الاتجاهين معًا

* باحث علوم سياسية، المجلس الأعلى للثقافة.

الإيجابى والسلبى بدرجات مختلفة، كما يذكر أنه فى الآونة الأخيرة تصاعدت القلاقل والآثار الخطرة التى تسببها العرقيات المتباينة سواء الدينية أو اللغوية، على أمن الدولة القومية، حيث قد يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى حد التأثير على وحدة الدولة وكيانها، كانفصال بعض العرقيات مكونة دولة جديدة كما حدث فى السودان، أو إنهاء دولة قائمة بالفعل كما حدث فى حالة تشيكوسلوفاكيا، أو عدم قدرة الدولة الواحدة على دمج العرقيات المتباينة مما لا يحقق التكامل ويفشل "بوتقة الصهر" وبالتالى يودى باستقرار الدولة القومية.

وسوف يتم العرض لكلا المفهومين بشكل منفصل، تمهيدًا لدراسة العلاقة النظرية بينهما، كما سيتم التعرض لبعض التعريفات العامة لكلا المفهومين؛ من أجل وضع بعض الخصائص العامة لكل منهما، على النحو التالى:

أولا: تعريف مفهوم العرقية.

ثانيا: تعريف مفهوم الأمن القومى.

ثالثا: العلاقة بين مفهوم العرقية والأمن القومى.

أولا: مفهوم العرقية

على الرغم من البساطة الشكلية التى يتسم بها مفهوم "العرقية" فإن المفهوم فى غاية التعقيد بحيث تتعدد تعريفاته، وتتعدد اقترابات دراسته، فالجماعات العرقية على حسب تعدد المفاهيم قد تتنوع من كونها مجموعات صغيرة داخل الدولة مثل: الأمازيغ فى الجزائر، أو تتسع لتشمل الآسيويين واللاتينيين والعرب والأوربيين والأفارقة.

ويرى كل من جون هيتشنسون وأنتونى سميث أن مصطلح العرقية هو مصطلح جديد نسبيًا، ظهر لأول مرة فى قاموس أكسفورد الإنجليزى فى ١٩٥٣، إلا أن أصوله تعود للصفة "عرقى" التى كان يتم استخدامها بكثرة فى العصور الوسطى، إلا أن الكلمة تعود فى أصولها للكلمة اليونانية ethnos التى كانت تشير إلى القبيلة أو مجموعة الأفراد(١).

العرق فى اللغة العربية يعرف بأنه أصل كل شىء(٢)، كما يعرف معجم المصطلحات السياسية العرق بأنه مجموعة من البشر يشتركون فى عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية وثقافية واحدة(٣).

وفى الأدبيات العربية أصبح تعبير العرقية يستخدم بشكل متزايد ليقابل التعبير الإنجليزى الإثنية Ethnicity، وعند حديثنا عن العرق سنبدأ بالحديث عنه انطلاقًا من أنه مفهوم مرادف للإثنية، حيث إن هناك اتجاهًا يركز على مفهوم العرق باعتباره عددًا من الخصائص البيولوجية والجسمانية التى تتوارثها جماعات البشر دون أن يضيف إلى ذلك الثقافة السياسية التى تشترك فيها جماعة ما من البشر، فعلى سبيل المثال يرى الدكتور "عمر عبد الجبار" – أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم درمان – أن مفهوم العرق يشير إلى الاختلافات الفيزيقية والبيولوجية التى يرى أعضاء مجتمع ما أن لها أهمية اجتماعية، أما الإثنية فهى الهوية الثقافية والمظاهر والممارسات الثقافية لمجتمع معين، والتى نشأت تاريخيًا، وتنزع نحو فصل الناس عن بعضهم البعض، ولكن الدلائل تشير إلى رجحان كفة الاتجاه القائل بأن العرقية هى الإثنية، حيث إن كثيرًا من الدراسات الأوروبية ركزت على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها

بالعرقية، فكلمة "إثنى" مشتقة من الأصل الإغريقى لكلمة Evikos وتعنى الوثنى أو الهمجى، والمشتقة بدورها من الجذر اللغوى (Evos Ethnos) بمعنى العرق أو الأمة[٤]، فى إشارة إلى الشعوب والأمم كما ذكر "هيرودوتس" فى القرن الخامس قبل الميلاد وهو ما تؤكده موسوعة العلوم الاجتماعية[٥].

كما توافق هذا أيضًا مع الدراسات الأمريكية التى عملت على إضافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم، الأمر الذى انعكس تبعًا على التعريفات المعطاة لمفهوم العرقية أو الإثنية فى المعاجم والقواميس الصادرة على جانبى المحيط الأطلنطى، فعلى سبيل المثال تؤكد القواميس المدرسية البريطانية التى تستخدم فى التنشئة الاجتماعية على ذلك من حيث المعانى والدلالات التى يعكسها هذا المفهوم، كذلك الحال بالنسبة لخبرة الدراسات العرقية على الساحة الإفريقية، فعلى صعيد التعريفات استخدم عدد كبير من الباحثين (الإثنية) مفهومًا مرادفًا أو مطابقًا لمفهوم (العرقية) أو (الجماعة العرقية)، حيث تشير الدراسات إلى أن أول استخدام لمفهوم العرق فى الكتابات المتعلقة بإفريقيا كان على يدى سليجمان Seligman عام ١٩٣٦، وأنه دأب فى كتاباته على الحديث عن الجماعات العرقية واللغوية بدلًا من توظيف مفهوم الإثنية فى التحليل[٦].

وفيما يرتبط بالعلاقة بين العرق والإثنية، فإنه يمكن القول إن المفهوم يشتمل على عناصر كثيرة شديدة التداخل والاختلاط والارتباط على نحو ما تكشف عنه تعريفات البعض فى عديد من الدراسات والكتابات، فنجد على سبيل المثال أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد تبنت هذا النهج كقاموس "المورد" الذى ترجم كلمة (Ethnic) إلى عرقى أو إثنى[٧]، وكان ذلك من العوامل الرئيسية التى دفعت العديد من الباحثين إلى مهاجمة التفرقة الغربية

بين الإثنية والعرق، والتى لا ترتكز على أسس موضوعية[٨]، لأنهما مفهوم واحد كما أوضحنا.

١ - التطور التاريخى لمفهوم العرق

استخدم بداية مفهوم العرق كمصطلح بيولوجى، وذلك فى النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر، تنبنى روابط بين بعضهم البعض على عوامل أخرى غير العلاقات الوراثية، فمصطلحات كـ "العرق اليهودى" أو "العرق الفرنسى" تنطوى على أن اللغة المشتركة، والدين، والإقامة فى البقعة الجغرافية الواحدة، والمواطنة فى دولة واحدة، وتخلق كلها روابط عرقية، وتثبت مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التى تميز عرقًا عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى بيئية واجتماعية يمكن أن تحدث اختلافًا من جيل إلى جيل[٩].

ونظرًا لاحتواء المفهوم على أبعاد ودلالات اجتماعية وثقافية تم إدخاله ضمن العلوم الاجتماعية، ويعود الاهتمام بهذا المفهوم على مستوى الدراسات الاجتماعية إلى عصور تاريخية سابقة تمتد إلى المفكرين اليونانيين القدماء.

فأفلاطون طالب بالقضاء على الولاءات الضيقة وحذر من خطورة عدم شعور جماعة معينة بالانتماء إلى دولتها، أو بالتقارب مع الجماعات الأخرى، وتحولها بهذا الولاء إلى جماعات تعيش داخل دولة أخرى، كما رأى أرسطو عند حديثه عن الثورات أن عدم التجانس والاختلافات العرقية داخل المجتمع قد تؤدى إلى الفتنة والعصيان حيث أن الاختلافات العرقية قد تكون بيئة مناسبة لحدوث الثورات[١٠].

وأكد ميكافللى أن الاختلافات العرقية تؤدى لصعوبة كبيرة فى حكم الشعب الذى يختلف أفراده فى اللغة والعادات[١١].

كما رأى موزفينيلى أن روما كانت تعد مدينة هائلة من الناحية السكانية ذات نظام هرمى قادر على دمج الأجانب، على عكس أثينا ذات الديمقراطية الإثنية التى كانت تستبعدهم لأنه لا تجرى فى عروقهم الدماء الأثنية[١٢].

وفى بداية القرن العشرين شاع الاهتمام بالجماعات العرقية ومجالات البحث فيها بين الساسة وعلماء الاجتماع فى الغرب، لا سيما فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى أسفرت عن انهيار عدد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية والمجرية[١٣].

وفى النصف الثانى من القرن العشرين بدأ تدشين أسس البحث الأكاديمى فى الدراسات العرقية وتطويرها بشكل جزئى كرد فعل على الأدبيات التقليدية فيما يرتبط بعلم الأنثروبولوجى والتاريخ، فقد عملت تلك الدراسات العرقية على دراسة الأقليات وأوضاعهم ولغاتهم وقيمهم، وقد عزز من ظهور تلك الدراسات نشاط حركات فى مجال الحقوق المدنية، ودعمها لمطالبات الملونين بحقوقهم ومساواتهم مع غيرهم من الجماعات فى المجتمع[١٤]، ومن أمثال ذلك الأفارقة الأمريكيين، والأمريكيين الآسيويين، والأمريكيين من أصل لاتينى، وذلك فى الفترة من أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات[١٥].

وقد تزامن هذا الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم مع بروز عدد من التعريفات المختلفة له، والتى تبنتها **ثلاثة اتجاهات مختلفة:**

أ - الاتجاه الأول

يعرف العرقية على أساس وحدة جغرافية المكان الذى تعيش فيه الجماعة العرقية الواحدة.

فقد عرفها "بانيكوس" بأنها جماعة من الأفراد يتسمون بتركزهم الجغرافى، وتربط بينهم سمات وخصائص مشتركة، ويتم تخليد تلك السمات الخاصة بالعرقية من خلال انتقالها من جيل لآخر[١٦].

ب - الاتجاه الثانى

الذى يعرفها على أساس الهوية والثقافة المشتركة:

حيث رأى تيد روبرت أن الجماعة العرقية هى الجماعة التى يشارك أعضاؤها فى هوية متميزة، وجماعية تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاصة بهم تميزهم عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم[١٧]، وعلى الجانب الآخر نجد أن قاموس وبستر يعرفها بأنها: الجماعات الإنسانية التى تتشابه بينها العادات والسمات والثقافة واللغة[١٨]، أما الموسوعة البريطانية فتعرف الجماعات العرقية بأنها: جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد فى إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة القومية والثقافة[١٩].

جـ - الاتجاه الثالث

الذى يعرفها آخذًا فى اعتباره البعدين الثقافى والجغرافى:

فقد ذكر فيبر أن الجماعة العرقية هى تلك الجماعات البشرية القاطنة فى منطقة جغرافية واحدة والمؤمنة إيمانًا ذاتيًا بأصلها المشترك، ولا بد أن يكون هذا الإيمان قويًا لكى تكون جماعة عرقية[٢٠].

كما يتم تعريفها أيضًا فى بعض الأدبيات على أنها توصيف لجماعات من البشر تبنى روابط بين بعضهم البعض على أسس وراثية واجتماعية كاللغة المشتركة والدين وجغرافية الإقامة فى بقعة واحدة، كذا تعمل على تكريس الاختلافات الخاصة بها عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس عرق منفصل[٢١]، ومن جهة أخرى يعرف فيريدريك الجماعة العرقية على أنها جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها، ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقى الجماعات، وقد يقوم هذا التميز على أسس لغوية وعرقية ودينية وتاريخية، بل وجغرافية فى بعض الأحيان، بالإضافة إلى وجود وعى بأهداف الجماعة واتصال بين أفرادها[٢٢].

ومما سبق يمكن تعريف الجماعة العرقية على أنها:

جماعة من البشر يرتبط أفرادها فيما بينهم بقواسم وسمات مشتركة من الناحية البيولوجية الفيزيقية والتاريخية والثقافية والتركيز الجغرافى، مما يجعلها مختلفة عن الجماعات الأخرى المتعايشة معها فى المجتمع نفسه، ويؤدى إدراك واعتقاد أفرادها بهذا التمايز إلى توليد الولاء والتضامن فيما بينهم داخل الجماعة، كما يتم تكريس هذا التمايز من خلال عمليات التنشئة التى يخضع لها الفرد فى إطار جماعته[٢٣].

وبالتالى يضم التعريف عددًا من الخصائص التى تتميز بها الجماعة العرقية:

- التمايز الذى يتسم به أفراد الجماعة العرقية عن غيرهم من الجماعات المحيطة بهم فى إطار المجتمع الأشمل، وينقسم هذا التمايز إلى:
- تمايز يرتبط بالعوامل البيولوجية والفيزيقية والوراثية.

- تمايز يرتبط بالعوامل الثقافية والتاريخية والجغرافية، والتى تشمل: وحدة الدين والعادات والتقاليد واللغة والبيئة.
- أفراد الجماعة يؤمنون بتمايزهم مما يولد لديهم شعورًا بالولاء لجماعتهم، ويزيد من وحدتهم وتضامنهم فى إطار الجماعة.
- استمرار الجماعة بخصائصها المميزة يتأتى من عمليات التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم الثقافية فى أفراد الجماعة.

٢ - العرقية والمفاهيم المتداخلة معها

هناك عدد من المفاهيم التى قد تتقارب أو تتداخل مع مفهوم العرقية، وهى:

*** العنصرية**

يخلط البعض بين العرقية والعنصرية، على أساس أنهما مفهومان مترادفان فى المعنى، ولكن واقع الأمر أن العنصر: هو جماعة متميزة بيولوجيًا تحمل سمات أو خصائص تنتقل بالوراثة وتميز كل الأعضاء التابعين لجماعة ما.

فأفراد الجماعة العنصرية يشعرون بالارتباط ببعضهم البعض، كما يشعرون بالتميز عن الآخرين، وذلك نتيجة لاشتراكهم فى الخصائص البيولوجية، إلا أن أغلب تلك الجماعات لا تمتلك ثقافة خاصة بها، فالعرق يتضمن العناصر البيولوجية والثقافية، أما العنصر يقتصر على العناصر البيولوجية فقط[٢٤].

وقد نادى العلماء باستبدال مصطلح العنصرية بالعرقية، لسوء استخدام مصطلح العنصرية فى تبرير سياسات تحسين النسل وذبح ملايين البشر، وكان فى مقدمة هؤلاء الأنثربولوجى "أشيلى مونتاغيو"[٢٥].

كما أصدرت مجموعة من علماء الاجتماع فى ١٩٥٢ كتابًا عن منظمة اليونسكو بعنوان "The Statement of Race" حيث استفاد من توصيات مونتاغيو فى وجوب إسقاط مصطلح العنصرية واستبداله بالجماعات العرقية، لأخذ الأبعاد الثقافية بجانب الأبعاد البيولوجية[٢٦].

*** الأقليـــة**

هى جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفى عدد من المصالح التى تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعى بتمايزهم فى مواجهة الآخرين نتيجة التميز السياسى والاقتصادى والاجتماعى، مما يؤكد تضامنهم ودعمهم[٢٧].

وقد عرفت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة فى نيويورك ٦-١٢ أكتوبر ١٩٥١ الأقلية المتمتعة بالحماية الدولية بأنها: "الجماعة التى لها أصل عنصرى ثابت وتقاليد دينية ولغوية، وهى صفات تختلف بصورة واضحة عن بقية الشعب الذى تعيش فيه، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافيًا للحفاظ على تقاليدها وخصائصها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التى تتمتع بجنسيتها[٢٨]، وتختلف الأقلية عن العرق فى أن وجود العامل البيولوجى ليس أساسيًا بالنسبة لتعريف الأقلية على عكس العرق، فقد تكون الأقلية دينية أو سياسية لا تتمايز عن بقية المجتمع من الناحية البيولوجية.

*** الطائفيــة**

يحمل البناء اللفظى فى اللغة العربية للكلمة معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك فى إطاره، وهو يشير إلى عدد قليل من البشر لا يجاوز الألف من الأفراد، فهو يتضمن الأقلية العددية التى تتحرك فى إطار الكل "المجتمع"، وهى مشدودة إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها فهو مفهوم كمى عددى لا غير، لذلك ظل اللفظ يستخدم للإشارة للكيانات المختلفة المتعددة فى خصائصها، والقاسم المشترك بينها هى القلة العددية[٢٩]، وكذلك تعرف على أنها نظام سياسى اجتماعى مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه فى مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الكيان السياسى للدولة، وهو فى الغالب يكون كيانًا ضعيفًا لأنه مكون من مجتمع تحكمه انقسامات عمودية تشق وحدته ويتبع ذلك أن تتحكم الطائفة فى حياة الفرد وشخصيته وتحكمه وفقًا لقوانينها[٣٠]، وهذا على عكس العرق الذى لا يحدد بعدد، فيمكن أن يكون الأغلبية فى مجتمع ما تشكل عرقية بعينها.

*** القوميــة**

مصدرها اللغوى من القوم أى الجماعة التى تجمع بينهم رابطة معينة، ويرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هى الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذى تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل: اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة، وقد بدأ مفهوم القومية بالانتشار فى أواخر القرن

١٨ بعد ظهور الحركة الرومنطقية الألمانية كرد فعل من المثقفين والأدباء والشعراء الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين[٣١].

ويمكن القول إن القومية تعد حركة أو عقيدة سياسية بالدرجة الأولى[٣٢] وتعطى أولوية للجانب الثقافى أكثر من البيولوجى، أما العرقية فهى مفهوم أوسع وأشمل من القومية لأنه يعبر عن العوامل البيولوجية والطبيعية والثقافية والجغرافية بالدرجة نفسها.

ثانياً: مفهوم الأمن القومى

١- التعريف بالمفهوم

قديمًا، كانت النظرة الغالبة لمفهوم الأمن القومى لأى دولة أو أمة على أنه يرتبط كليًا بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر، لكن سرعان ما تغيرت تلك النظرة، وأدرك الجميع أن الأمن القومى يتعدى القدرات العسكرية للدولة إلى القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية، وأصبح هناك إيمان بأن الاهتمام بالبعد العسكرى وحده يؤدى إلى تهديد الأمن وليس حمايته، فليس فى مقدور دولة تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلى القائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية.

إن انتهاك الحقوق والحريات وغياب المبادئ الديمقراطية وتفاقم الظلم الاجتماعى، والاستئثار بالحكم، تؤدى فى كثير من الأحيان إلى تعريض أمن الدولة للخطر، الأمر الذى يؤكد على العلاقة الجدلية بين الأمن الداخلى والأمن الخارجى، فقد يُسفر عدم الاستقرار الداخلى أحيانًا عن حدوث تدخل خارجى من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة.

ولقد شهد عام ١٩٤٧ بداية ظهور مفهوم الأمن القومى على الساحة السياسية من خلال "قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧" عن الكونجرس الأمريكى، والذى أسس لمجلس الأمن القومى. ولكن القانون لم يعرف الأمن القومى، وإنما ترك الباب مفتوحًا لأى تعريف من خلال النص على أن مهمة مجلس الأمن القومى تقديم المشورة والنصيحة للرئيس فى أى قضية سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية[٣٣].

وبمرور الوقت، ونظرًا للأحداث العالمية المتلاحقة بدءًا بالحرب العالمية الثانية، ومن ورائها حركات الاستقلال الوطنى والحرب الباردة وغيرها، انتشر مفهوم الأمن القومى على نطاق واسع بين الدول، وبدأت كل دولة تعمل على صياغة مفهومها الخاص بالأمن القومى الذى تحمى به مصالحها المتعددة فى عالم أصبح التغير فيه سمة لا تتغير.

ومن الملاحظ أن مفهوم الأمن القومى قد تطور فى تعريفاته ليخرج من النطاق الضيق للمخاطر الخارجية، ليضم ويشمل المخاطر الداخلية التى قد تكون مهددًا للأمن القومى. ففى ١٩٦٨ عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومى على أنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية".

وفى ١٩٩٠ عرف تشارلز مائير الأمن القومى على أنه: "القدرة على التحكم فى تلك الظروف المحلية والأجنبية التى يرى الرأى العام لمجتمع ما، أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه"[٣٤].

ويمكن القول، إن السمة الغالبة على الأمن القومى هو تراجع التهديدات العسكرية للأمن القومى إلى مراتب أدنى، لصالح تهديدات أخرى

بعضها داخلى، مثل: الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية، التى أدت فى الكثير من الأحوال إلى تفتت دول بأسرها واختفائها وظهور دول أخرى محلها، كحالة دولة السودان التى تفتتت إلى دولتين.

ويمكن القول إن الدراسة سوف تعتمد على تعريف الدكتور عبد المنعم المشاط للأمن القومى، نظرًا لشمولية المفهوم وقدرته على الإلمام بجميع جوانب الأمن القومى، حيث يرى الدكتور عبد المنعم المشاط أن الأمن القومى هو: "قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التى تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها"(٣٥).

٢ - أبعاد الأمن القومى

من خلال ما سبق، يمكن القول إن تطور مفهوم الأمن القومى ارتبط بشكل وثيق بتطور أبعاده، فإضافة بعد جديد للأمن مثل: البعد الاقتصادى أو القيمى، يتماشى مع تطور النظام العالمى والتهديدات الجديدة التى قد تنتج من جراء ذلك التطور، إلا أنه يمكن القول بوجود ستة أبعاد رئيسية للأمن القومى تحافظ عليها الدول جميعًا، كالتالى:

أ - البعد السياسى

انطلاقًا من تعريف الدولة على أنها كيان يتكون من ثلاثة جوانب؛ أرض وشعب وحكومة، من هنا، فإن البعد السياسى للأمن القومى يسعى إلى حماية النظام السياسى فى الدولة وحماية الأمن والنظام العام وأجهزة الدولة التى تسهم

فى عملية الربط بين المواطن والدولة، وتسهم فى تسيير الأعمال اليومية داخل الدولة.

ويهتم البعد السياسى بخلق عملية الاستقرار الداخلى من خلال خلق نظام ديمقراطى يسهم فيه المواطنون جميعهم فى العملية السياسية بحيث يكون المسلك الديمقراطى فى الحكم هو الأساس الذى تسير عليه مجريات الأمور فى علاقة المواطن بالدولة.

ب - البعد الاقتصادى

يتمثل فى حماية موارد الدولة واقتصادها وتطويره من أجل توفير متطلبات المعيشة للمواطنين، ويعد البعد الاقتصادى للأمن القومى ذا أهمية كبيرة، وذلك لارتباطه بتوفير احتياجات الدولة الاقتصادية، أو بقدرتها تجاه الدول الأخرى. وقد تتمثل هذه الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال، أو خبرة، أو منتجات مصنعة، أو مواد أولية، أو أسواق لشراء المعروض من المنتجات وتسيير التجارة ورؤوس الأموال، وبالتالى تسعى الدولة لزيادة قدرتها الصناعية، كما تعمل على توفير المواد الخام، أو المواد الغذائية اللازمة، ورفع كفاءة العاملين فى المجالات الصناعية، بالإضافة إلى دعم قدرتها المالية للوفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية دون المساس باحتياجات المواطنين الأساسية.

جـ - البعد العسكرى

يتمثل فى حماية الدولة من الاعتداء الخارجى عليها، ويركز على حماية استقلال الدولة وسلامة أراضيها ضد أى عدوان قد يقع عليها، عن طريق تدريبها وتسليحها بالأسلحة الحديثة، والاهتمام بخطط الدفاع سواء فى أوقات

النزاع، أو فى وقت السلم وإعداد الخطط الدفاعية والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة أو المتوقعة، بالإضافة إلى ارتباطها بمجموعة من مواثيق الدفاع القادرة على ردع أى عدوان قد تتعرض له.

ويركز هذا البعد على دور ومهام القوات المسلحة للدولة فى حمايتها ضد أى تهديد مسلح خارجى يهدد حدودها وسلامة أراضيها، أما دورها الخارجى فهى أن تكون قوة يدركها العالم الخارجى ويقتنع بأنها قادرة على الحفاظ على مصالحها، وتحقيقها فى حالة الاضطرار لاستخدام القوة، أو العمل كقوة رادعة للقوى المعادية دون أن تقوم بالفعل باستخدام القوة، الأمر الذى يلقى بمسئولية تحقيق الأمن القومى على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

د - البعد الاجتماعى

يتمثل البعد الاجتماعى فى توفير الأمن والرفاهية ومستوى جيد من الحياة للمواطنين من أجل زيادة الشعور بالانتماء والولاء للدولة، ويهدف ذلك الجانب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال التوزيع المتساوى للفرص بين الأفراد، والتوزيع العادل للدخل بالشكل الذى يضمن الرفاهية للجميع وتقديم الخدمات التعليمية والصحية للجميع.

وفى الوقت نفسه، يسعى البعد الاجتماعى للأمن القومى إلى تحسين جودة الحياة فى الدولة بالشكل الذى يجعل الأفراد مقبلين على الحياة، وغير ناقمين على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى داخل الدولة.

هـ - البعد القيمى

يتمثل فى الحفاظ على ثقافة الدولة وهويتها الوطنية، وحماية معتقداتها وعاداتها وتقاليدها. ولقد ظهرت أهمية هذا البعد حديثًا بالتوازى مع التطور فى وسائل الاتصالات والمواصلات المرتبطة بظاهرة العولمة التى أسهمت فى جعل العالم قرية صغيرة، يتواصل أفرادها بوسائل شتى.

ومع ظهور تلك الثورة فى وسائل الاتصال ظهرت أنماط جديدة للحروب والصراعات، لا تعتمد فى أدواتها على الأفراد والأسلحة، بل على شاشات الكمبيوتر والتلفاز التى يمكن من خلالها غزو مجتمع ما ثقافيًا، وذلك عبر اجتذابه إلى أنماط حياة مغايرة ومناهج تفكير مختلفة.

ومن هنا، أضحى الاهتمام بحماية العادات والتقاليد المجتمعية التى يتعايش معها المجتمع وتحافظ له على كينونته واستمراريته جزء لا يتجزأ من الأمن القومى لأى دولة.

و - البعد البيئى

يتمثل فى التعامل مع المخاطر البيئية التى قد تهدد الدولة، مثل: مشكلات التصحر والجفاف وحرائق الغابات أو غيرها من الكوارث الطبيعية، التى يجب على الدولة أن تعد لها العدة بحيث تسيطر عليها، وتقلل من مخاطرها وتأثيرها على البشر المحيطين بها.

وفى الوقت نفسه يتضمن ذلك التخطيط مع الدول الأخرى من أجل مناقشة القضايا البيئية العالمية كما فى قمة يوم الأرض، نظرًا لأن العديد من المشكلات البيئية تشترك فيها دول العالم سواء بالسبب أو بتحمل الآثار.

ولا تتوقف أبعاد الأمن القومى عند ذلك الحد، بل تزداد حسب طبيعة كل دولة، وطبيعة المخاطر التى تتعرض لها، فبعض الدول قد تجد أن للأمن القومى بعدًا تكنولوجياً، يتمثل فى حماية أنظمتها التكنولوجية من مخاطر الاختراق أو القرصنة كما فى الدول المتقدمة، فى حين أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على دول العالم الثالث. وفى بعض الدول تعتبر الموارد المائية وحمايتها أولوية كبرى للأمن القومى لما تمثله تلك الموارد المائية من حياة لتلك الدول.

ثالثا: العلاقة بين مفهوم العرقية والأمن القومى

إن ظاهرة التنوع، والتعدد العرقى فى حد ذاتها لا تمثل خطرًا على الأمن القومى، بل هى عامل قوة للدولة، ومصدر ثراء فكرى وبشرى، فظاهرة التعدد العرقى هى ظاهرة طبيعية موجودة لدى كثير من الشعوب والأمم، فحوالى ٧٠٪ من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية على ٦٥٪ من السكان، فيما أن الدول التى تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠٪ من السكان لا تزيد نسبتها على ١٨٪ من دول العالم[٣٦].

ولكن التعدد ليس دائمًا سببًا للانقسام ونشوب الصراعات المسلحة وتدمير الكيانات الوطنية، فالكثير من الأمم التى نجحت فى إرساء قواعد النظام السياسى الحديث وبناء الوحدة القومية وتجذير المواطنة هى مجتمعات متعددة عرقيًا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولكن مكمن الخطر الحقيقى يتمثل فى شعور الأقليات بعدم الأمن على حياتها ومستقبلها وذاتيتها، وإخفاق النظام السياسى فى تقديم حلول فعالة

لمشكلات الأقليات العرقية فيها، وفى هذه الحالة تصبح الأقليات غير المندمجة خطرًا ينبغى علاجه.

وإجمالًا، يمكن القول إن التعددية العرقية تؤثر إلى حد كبير على الأمن القومى، إما بشكل إيجابى أو بشكل سلبى، ويدور التأثير الإيجابى والسلبى كلاهما، حول الاستقرار الداخلى للدولة بشكل عام.

١ - الآثار الإيجابية

أ – تدعيم القوة البشرية للدولة

يمثل مواطنو أى دولة قوتها البشرية التى تعتمد عليها فى عملية النهضة، والتنمية وتحقيق التقدم، وتسعى كل دولة إلى تعظيم قوتها البشرية بالشكل الذى يمكنها من سد حاجة سوق العمل من الأيدى العاملة، وزيادة القوة العسكرية، وتعظيم السوق الداخلى من خلال زيادة الاستهلاك المحلى وبالتالى تعظيم أداء الاقتصاد الوطنى.

وفى هذا الصدد يبرز اقصاد الولايات المتحدة وكندا وسويسرا كنماذج ناجحة للدول التى تمثل التعددية العرقية والدينية واللغوية فيها أحد النماذج دعائم الاستقرار الداخلى وتحقيق التنمية. فعلى الرغم من أن دولة كالولايات المتحدة لديها تعددية عرقية كبيرة، فإنها تتصدر قائمة دول العالم من حيث القوة الاقتصادية.

وفى كندا، فإن متوسط دخل الفرد يصل إلى ٤٢ ألف دولار، مما يجعلها فى المرتبة الواحدة والعشرين على مستوى العالم، ويصل إجمالى الدخل القومى لها بما يقدر بـ ١,٤٧٤ بليون دولار، ما يجعلها فى المرتبة الرابعة عشرة على مستوى العالم[٣٧].

وكذلك الحال فى سويسرا، فقد وصل متوسط الدخل الفردى إلى ٤٤,٩٠٠ ألف دولار، ما يجعلها فى المرتبة الخامسة عشرة على مستوى العالم، ويقل معدل التضخم بها إلى -٠,٧٪، وهو ما يجعلها فى المرتبة الثالثة على مستوى العالم.

٢ - الآثار السلبية

سيادة الخلافات العرقية من شأنه تهديد الأمن والسلم الداخليين للدولة، بما له من تأثيرات مختلفة على الأمن الداخلى والاقتصادى والمجتمعى للدولة، ويمكن أن تضم تلك الخلافات كلًا من:

أ - تهديد الاستقرار الداخلى

عادة ما تلجأ الجماعات العرقية إلى الدولة لتحقيق مطالبها من خلال السبل والوسائل المشروعة مثل الانتخابات، إلا أن عدم وجود تلك السبل الديمقراطية، أو وجودها دون فاعلية، قد يسهم فى اتجاه الجماعات العرقية والدينية إلى الانعزال ومحاولة تصريف شئونها بنفسها.

وقد يؤدى ذلك إلى انتشار أعمال الجريمة والإرهاب وحدوث الاقتتال الطائفى، وفى هذا الصدد، تبرز الهند باعتبارها نموذجًا حيًا للدولة التى تهدد التعددية العرقية أوضاعها الداخلية، حيث تهدد الأعمال الطائفية وغياب دور الدولة فى حفظ الأمن إلى الإنذار أحيانًا باحتمال اندلاع حرب أهلية تجسدت أبعادها على نحو سافر لم تشهده الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ من خلال الاضطرابات والمذابح الطائفية التى وقعت فى ولاية آسام فى شهر فبراير

١٩٨٣، مما أسفر عن مقتل حوالى ٣ آلاف شخص وتشريد ١٠٠ ألف نسمة وهجرة ٣٠ ألف آخرين إلى الولايات المجاورة[٣٨].

ب - الانفصال عن الدولة

قد تؤدى أحداث العنف الطائفى فى أقصى حالاتها تطرفًا إلى انفصال الدولة الواحدة إلى دولتين منفصلتين، أفضل النماذج فى هذا الصدد هى دولة السودان، فنتيجة للخلافات ما بين سكان الشمال الذين يمثلون العرقية العربية المسلمة، وسكان الجنوب الذين يمثلون الجماعات العرقية الزنجية المسيحية، قامت بين الطرفين العديد من المناوشات المسلحة التى انتهت بهدنة أعقبها استفتاء أدى لانفصال جنوب السودان مكونًا دولة خاصة به.

ولقد حاولت الجماعات الدينية المسيحية فى نيجيريا الانفصال عن الدولة بعد خلافاتها مع دول الجماعات المسلمة فى شمال البلاد، والذى أدى بدوره إلى قيام الحرب الأهلية بين الطرفين التى راح ضحيتها الملايين.

إلا أن تحديد نوعية أثر التعددية العرقية على الأمن القومى، سواء بالإيجاب أم السلب، يتوقف على مجموعة من العوامل التالية:

جـ - إدارة السلطة

من سمات المجتمعات ذات التعددية العرقية المتوازنة التى يزداد درجات استقرار المجتمع بداخلها، وتتمتع الدولة والنظام بدرجة عالية من الأمن الداخلى والقومى هو ما يقصد به أن تصبح السلطة منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية المختلفة، وأن تصبح الروابط والعلاقات بين الجماعات من

ناحية والدولة ككيان سياسى من ناحية أخرى ليست إلا تعبيرًا عن هذه العلاقة التكاملية، والعكس صحيح.

هذا بالإضافة إلى أن أساس هذا التكامل يصبح الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعى بين النخب، واحترام حكم القانون والالتزام بالعمل التدريجى، وفى هذا الصدد، تبرز الانتخابات الديمقراطية الشفافة باعتبارها الضمانة المثلى لممارسة الأفراد، بمختلف طوائفهم، لحقوقهم السياسية، والمشاركة فى عملية صنع القرار، بما يخلق مساحة من الرضاء والولاء للدولة، فى حين أن استغلال التعددية، أى توظيفها من قبل النخب الاجتماعية فى الصراعات السياسية والاقتصادية قد يسهم فى جر البلاد إلى أعمال عنف تهدد الأمن القومى.

والواقع من خلال النظر على توزيع الجماعات الثقافية على مختلف دول العالم والدول الإفريقية تحديدًا يلاحظ أنه ليس حجم الجماعة ولا نوعها هو الذى يتحكم فى الاستقرار السياسى، إنما الذى يؤثر هو مدى استجابة النظام لمطالبها، أو توظيفه للاختلافات الثقافية واتخاذها سندًا لتمييز جماعة ما على ما سواها من الجماعات الأخرى، الأمر الذى على ضوئه تحدد الأقلية (دينية أو عرقية) علاقتها بالنظام لو كانت إيجابية فتكون أداة النظام أو تصبح إحدى نقائصه على مختلف المستويات[٣٩].

وفى هذا الصدد، تبرز العديد من الأمثلة الناجحة للدول التى استطاعت إدارة التعددية العرقية لديها بشكل أكسبها استقرارًا داخليًا وتماسكًا مجتمعيًا من خلال الممارسات الديمقراطية، ومن أهم تلك الأمثلة والنماذج هى سويسرا والولايات المتحدة.

فبالنسبة لسويسرا يلاحظ أن الألمان يشكلون ٦٥٪، الفرنسيين يشكلون ١٨٪، الإيطاليين يشكلون ١٠٪، الرومانيين ١٪، وباقى العرقيات يشكلون ٦٪، وعلى الرغم من ذلك، فنجد أن الاستقرار الداخلى والتماسك المجتمعى أحد أهم سمات المجتمع السويسرى.

ويمكن فهم ذلك فى ضوء الديمقراطية التى يتمتع بها النظام السويسرى، حيث يتبع النظام السويسرى أسلوب الديمقراطية المباشرة، من خلال امتلاك المواطن السويسرى حق التدخل المباشر فى شؤون الدولة.

وخلال العام الواحد، يستقبل المواطنون السويسريون رسائل من الكونفدرالية ومن الكنتونات، أربع مرات على الأقل، تدعوهم إلى المشاركة والتعبير عن آرائهم حول قضية أو مجموعة قضايا مطروحة على الساحة الوطنية[٤٠].

وتأتى الولايات المتحدة هى الأخرى باعتبارها أحد أهم النماذج التى يضرب بها المثل فى إدارة التعددية العرقية بشكل ديمقراطى، حيث تتكون الولايات المتحدة من عرقيتين رئيسيتين وهما البيض والسود، فضلًا عن نسبة لا تقل عن ٤,٥٪ من الآسيويين، وعلى الرغم من التاريخ الطويل للصراعات العرقية بين الطرفين والذى امتد حتى سبعينيات القرن العشرين، إلا أن اتباع النهج الديمقراطى كان السبيل الأمثل للخروج من مأزق الصراعات العرقية.

ولقد بدأت الخلافات ما بين الطرفين مع نشأة الولايات المتحدة نفسها وجلب العبيد من إفريقيا، ووصل العداء ما بين الطرفين إلى حد إعلان الحرب الأهلية بين ولايات الشمال والجنوب بعد الخلاف هو إقرار قانون تحرير العبيد الذى أقره لنكولن، ومع بدايات القرن العشرين، بدأ الصراع يأخذ منحى عنيفًا

بظهور عشائر الكوكلاس التى كانت تستهدف بالقتل والإصابة كل الزنوج الأمريكيين.

وبمرور الوقت، بدأ الزنوج فى الولايات المتحدة يحصلون على حقوقهم الاجتماعية والسياسية بشكل تدريجى، إلا أن الحصول على تلك الحقوق كان يأتى كرد فعل على أحداث العنف العرقى التى كانت تقع فى الولايات المتحدة وأهمهما حادث حريق حافلة بوسطن، التى كانت تعج بالعديد من الزنوج فى عام ١٩٧٤.

ومع حصول الزنوج على حقوقهم السياسية والاجتماعية كاملة، اختفت أعمال العنف العرقى تدريجيًا، وأصبح الاستقرار والديمقراطية هو العلامة المميزة للنظام الأمريكى، وليس أدل على ذلك من وصول باراك أوباما، وهو من الزنوج، إلى منصب رئاسة الولايات المتحدة.

د - تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماعات العرقية

تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل جماعة عرقية دورًا كبيرًا فى تحديد علاقة تلك العرقية بغيرها من العرقيات من ناحية، ودرجة رضاء تلك الجماعة العرقية عن الحكومة والدولة ككل من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد، فإن تدهور وضع الجماعة العرقية إلى غيرها من الجماعات العرقية الأخرى قد يكون سببًا فى انتشار حالات التذمر، التى قد تتطور إلى أعمال شغب وعنف طائفى وسياسى، أما استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل عرقية، بغض النظر عن حجمها، يكون سببًا رئيسيًا فى انتشار روح الحرية والديمقراطية بين المواطنين.

ولقد قام تيد روبرت بدراسة حوالى ٢٣٣ جماعة عرقية وإثنية سياسية فى العالم فى فترة الثمانينيات، ووجد روبرت أن ٦٣٪ من تلك العرقيات قد عاشت فترات تمييز اقتصادى، بينما شهدت ٧٢٪ منها فترات تمييز سياسى ضدها وارتكب النظام الحاكم انتهاكات واسعة لحقوق أفرادها. ونتيجة لهذا التمييز انتظمت ٨٥٪ من الجماعات فى إطار جماعات عرقية وإثنية سياسية تعمل على تحقيق مصالحها الجماعية وتبدأ باتباع طرق سلمية لكن مع زيادة لجوء النظام السياسى إلى العنف تتجه الجماعة بدورها إلى اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق مطالبها(٤١).

وتبرز ماليزيا فى هذا الصدد باعتبارها نموذجًا جيدًا لحالات الصراع العرقى الناتج عن تفاوت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما بين العرقيات، وتعدد العرقيات فى ماليزيا على النحو التالى: يمثل الملايا السكان الأصليين للبلاد حوالى ٦٥,١٪ من إجمالى سكان الدولة، فى حين يمثل الصينيون ٢٦٪، بينما يمثل الهنود ٧,٧٪، هذا إلى جانب ١,٢٪ للمجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين، والأندونيسيين، والأستراليين والأوروبيين بالإضافة إلى الأعراق الصغيرة مثل الكادزان والأبيان التى تقطن ولايتى صباح وساراواك(٤٢).

ولقد شهدت أوضاع العرقيتين الكبريين، المالاوية والصينية، تفاوتًا كبيرًا على الجانبين السياسى والاقتصادى إلى حد بعيد. فعلى الرغم من قيام تعاون سياسى بين مختلف عرقيات الشعب الماليزى وبالأخص الملايا والصينيين، الذى كان له أكبر الأثر فى حصول ماليزيا على استقلالها فى ١٩٥٦، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور المتاعب على سطح العلاقات العرقية فى البلاد، إذ

اعترض الصينيون على انفراد الأمنو (الممثل الرئيسى للملايا فى الحياة السياسية) بقيادة التحالف الوطنى الحاكم وتوجيه دفة السياسة الماليزية الداخلية والخارجية.

فى حين اعترض الملايا على السيطرة الاقتصادية للصينيين، فبالرغم من أن الملايا كانوا هم السكان الأصليين للبلاد، فإنهم لم يحصلوا إلا على ٢,٤٪ من ثروات البلاد، فى حين أن الصينيين يستحوذون على أكثر من ثلث ثروات ماليزيا، وفى ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات العامة فى البلاد فى ١٠ مايو ١٩٦٩، وفيها حصلت أحزاب المعارضة على ٤٠ مقعدًا من أصل ١٠٤ مقعد فى البرلمان، هذا بالإضافة إلى حصول المعارضة على الأغلبية فى أربعة برلمانات من الولايات فى البلاد، الأمر الذى هدد تفرد الملايا بصنع القرار السياسى وولد لدى الأغلبية المالاوية إحساسًا بإمكانية تهميشهم من العملية السياسية فضلًا عن التهميش الاقتصادى(٤٣).

ولقد أعطى ذلك كله مؤشرًا قويًا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تصاعد التوترات العرقية والعمل على استيعابها، إذ كشفت الاضطرابات العرقية عن مدى هشاشة السلام الاجتماعى الذى عاشته البلاد منذ الاستقلال فى ١٩٥٦، وعليه، بدأت حكومة تون عبد الرزاق فى العمل على الفور من خلال خطة أطلق عليها "السياسة الاقتصادية الجديدة"، والتى هدفت إلى تطوير أداء الاقتصاد الماليزى، والحرص على تحقيق العدالة فى عملية إعادة توزيع الموارد بين العرقيات. ولقد شرعت حكومة محاضير محمد فى تبنى سياسة جديدة، كانت بمثابة استمرار لأهداف تون عبد الرزاق، وتقوم على استكمال دعم المالايو فى كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات

الأخرى. وبادر محاضير محمد باستحداث سياسة جديدة للتنمية من خلال الخطة السادسة للتنمية والتى عرفت باسم خطة ٢٠٢٠، وتعكس فى مجملها رؤية محاضير للمرحلة التنموية التالية بعد أن نجحت الخطة السابعة فى الارتقاء بالمستوى الاقتصادى للملايا[٤٤].

وعلى الرغم من أنه لا يمكن القول إن الخلافات العرقية قد اختفت تماما فى ماليزيا، إلا أنها يمكن الإشارة إلى السيطرة عليها وتحجيمها ووضعها فى إطار من العمليات الديمقراطية التى يحكمها القانون. وتصنف ماليزيا وفقًا لجريدة الديلى ميل، على أنها من الدول التى تبرز الخلافات العرقية فيها بدرجة تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٩٪، وإن كانت تلك الخلافات غير ظاهرة على السطح بسبب خطط التنمية الطموحة التى تسير وفقًا لها الحكومة الماليزية[٤٥].

هـ- الولاء للدولة أم الجماعة

ينتمى كل فرد إلى جماعة إثنية كبيرة أو صغيرة، وفى بعض الأحيان تتصارع لدى الفرد عدة انتماءات كانتمائه لجماعته العرقية وانتمائه لدولته، وفى هذا الإطار، فإن تفضيل الفرد لجماعته العرقية على الدولة التى ينتمى إليها قد يهدد الأمن القومى لتلك الدولة. فى حين أن وجود الولاء للدولة فى درجة أعلى من الولاء للجماعة العرقية التى ينتمى إليها الفرد يسهم فى تحقيق الاستقرار فى تلك الدولة. فضلا عن أن سعى الجماعات العرقية للاحتفاظ بخصوصياتها وهويتها فى إطار مجتمع واحد أكبر أيضًا لا يعد مشكلة فى حد ذاته إلا بالقدر الذى يتسبب فيه هذا الشعور بالتميز العرقى والعنصرى بالاستقلالية وعدم التجانس فى المجتمع[٤٦].

وفى أحيان أخرى تستغل الجماعة العرقية إحساسها بالانحدار من أصل واحد والاشتراك فى تقاليد اجتماعية وتعاونية واحدة تميزها عما عداها من كيانات المجتمع فتستغل ذلك فى المطالبة بالانفصال خاصة فى الدول التى تعانى من بروز الحركات الانفصالية التى تثار نتيجة لنقص الموارد والصراع بين النخب السياسية مما يحفز الإقليم الأكثر ثراء للانفصال عن الدولة.

والأمثلة على ذلك متعددة بين الدول، وأقرب تلك الأمثلة فى نيجيريا ورواندا، فلقد شهدت كلا الدولتين حربًا أهلية طويلة المدى راح ضحيتها الملايين من الأفراد، نتيجة لتفضيل الأفراد لجماعتهم العرقية على حساب الانتماء للدولة. ففى رواندا، وفى أبريل ١٩٩٤، شن القادة المتطرفون فى جماعة الهوتو، التى تمثل الأغلبية فى رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من توتسى. وخلال فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، قُتل ما يربو على ٨٠٠,٠٠٠ شخص وتعرضت مئات الآلاف من النساء للاغتصاب. وانتهت الإبادة الجماعية فى يوليو/تموز ١٩٩٤، عندما نجحت الجبهة الوطنية الرواندية، وهى قوة من المتمردين ذات قيادة توتسية، فى طرد المتطرفين وحكومتهم المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد[٤٧].

وفى نيجيريا، كانت للخلافات ما بين أهالى الشمال المسلمين، وأهالى الجنوب المسيحيين تاريخ طويل يعود لأيام الاستعمار. ونظرا لأن نيجيريا كانت فى نظر أهلها مجرد إقليم جغرافى يضمهم، وليس وطنًا بالمعنى المتداول، فإن ولاءات الأفراد لجماعاتهم العرقية تخطت ولاءهم للدولة. ونتيجة لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والرؤى الخاصة بالدولة ومستقبلها، نشبت بين قبائل

الشمال والجنوب العديد من الصراعات العرقية التى امتدت من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ وراح ضحيتها أكثر من ثلاثة ملايين فرد[٤٨].

فى هذا الإطار، تبرز المواطنة باعتبارها أحد أهم الحلول التى يمكن أن تسهم فى انتشار قيم الولاء والحرية والانتماء للوطن. فالمواطنة تعمل كصمام أمن للاستقرار المجتمعى وتضع جميع الأفراد سواسية أمام القانون، وتضمن للجميع فرصًا متساوية فى موارد الدولة بغض النظر عن الشكل أو اللون أو اللغة أو الدين أو الثقافة. والمواطنة وإن كانت تولد مع الفرد فهى تنمو وتزدهر وتتجذر تدريجيًا مع إدراكه لما تبذله الدولة من جهد لخدمة مواطنيها ورعايتهم. وبقدر ما يتمتع الفرد باحترام لحرياته وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليس فقط من جانب الدولة ورموزها ولكن من جانب غيره من المواطنين بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له وبقدر استقرار الدولة وسلامة أمنها القومى. وينبغى أن تلعب المنظمات الأهلية وجماعات الفكر والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة دورًا كبيرًا فى التأسيس لهذا النمط من الحركة حيث المواطنة الدستورية هى ركن ركين للدولة الحديثة التى تسعى بكل السبل للرقى بمستوى المعيشة مع الرعاية الكاملة للأفراد ومساواتهم فى الحقوق والواجبات.

ويرى كيملكا أن الهوية المشتركة فى الدولة الأحادية القومية تتولد عمومًا من وحدة اللغة والثقافة والدين، بيد أن هذه العناصر تحديدًا لا تكون مشتركة على الأغلب فى الدول المتعددة القوميات ولعل التاريخ هو العنصر المشترك فيها. ولكن عنصر المساواة فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية يطل برأسه كعامل موحد بين أفراد الجماعات المختلفة. ويتفق كيملكا مع جون ستيوارت ميل بأن اندماج الأقليات يتحقق عادة إذا تولد الشعور لدى أبناء

الأقليات بأنهم يعاملون لا على أساس العدالة المتساوية فحسب بل على أساس الاعتبار المتساوى أيضًا ومن شأن ذلك أن يجعل الأقليات مدركة أهمية المنافع التى ستجنيها من الاندماج فى الدولة[٤٩]. وإجمالا، يمكن القول إن، أسباب الصراعات العرقية مختلفة ويصعب حصرها، وتزداد فى المجتمعات التى تتكون من أكثر من جماعة عرقية. ولكن يمكن السيطرة على تلك التعددية، بل وجعلها سببًا من أسباب قوة المجتمع وتقدمه، إذا ما تم الاعتماد على خلق مجتمع يعامل فيه الأفراد بناء على التزاماتهم وواجباتهم وليس انتماءاتهم. ولا سبيل لخلق ذلك المجتمع دون تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية يحصل على عوائدها الجميع بدون تفرقة. وفى الوقت نفسه، لابد من نشر الديمقراطية قيمًا وممارسات بين الأفراد فى المجتمع كسبيل للتعبير عن الآراء والمتطلبات فى مناخ سلمى لا يضار منه أحد.

و- الموقع الجغرافى للجماعة العرقية

يلعب الموقع الجغرافى للجماعة العرقية فى كثير من الأحيان دورًا كبيرًا فى تحديد علاقتها بالدولة ودرجة ارتباطها بها. فوجود الجماعة العرقية فى مكان منعزل فى أطراف الدولة يقوى لديها النزعة الانفصالية عن الدولة، خاصة إن توافرت عناصر مثل عدم الولاء للدولة أو زيادة أعداد الجماعة العرقية بالشكل الذى يمكنها من بناء دولتها الخاصة بها. وفى الإطار نفسه، تزيد فرص انفصال الجماعة العرقية عن الدولة الأم إذا كان لتلك الجماعة العرقية امتدادات فى دول أخرى. وفى هذا الإطار يبرز العديد من النماذج مثل الأكراد والزنوج فى السودان. وبالنسبة للأكراد، يلاحظ أن عددهم يقدر بين ٢٠ - ٢٥ مليون نسمة، ولذا يعتبروا من القوميات الكبيرة فى العالم التى ليس لها كيان

سياسى متميز، أو دولة خاصة بهم رغم كون "كردستان"، والذى يعنى بلد الكرد، يمتد جغرافيًا إلى مناطق واسعة تشمل أراضى من العراق وإيران وتركيا وأذربيجان وحتى سوريا، ولكن هو بلد بدون حدود معينة ومثبتة على الخريطة السياسية للعالم، ولا يدل على أنه وطن يتطابق مع شعب ومع دولة كردية موحدة وإنما هو عدة مناطق منقسمة بين عدة دول متجاورة أو متصلة ببعضها. وعادة ما يعيش الأكراد الحياة القبلية التى يعطون فيها الولاء لشيخ القبيلة وليس الدولة التى يعيشون بها. فضلًا عن ذلك، فإن الأكراد عادة ما يعيشون فى المناطق الصحراوية على أطراف المدن التى يتواجدون بها. ولقد أسهم ذلك فى انتشار الفكر الانفصالى لدى الأكراد وانتشار الرغبة بينهم فى بناء دولة كردستان.

وفى السودان، فقد تسبب العداء بين المسلمين فى الشمال، والمسيحيين فى الجنوب فى انتشار رغبات الانفصال بين الجنوبيين، ولم تر الحكومات السودانية المتعاقبة إلا فى أسلوب الحديد والنار الوسيلة المثلى للتعامل مع القضية. وفى سبيل تحقيق ذلك تم إنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة فى الجنوب. وتم استبدال يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة أسبوعية فى الجنوب، ثم إصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذى حظر التبشير المسيحى فى الجنوب وانتهى بطرد المبشرين. ولكن ذلك كله لم يزد الأمور إلا تعقيدًا؛ حيث بدأت الحركات المسلحة مثل حركة "أنانيا" فى الظهور إلى العلن. وواجهت السلطة كل ذلك عن طريق استخدام الجيش للقصف والطيران وإحراق القرى، مما كان له نتائج غير مرجوة تمثلت فى تراكم الحقد والكراهية فى نفوس

الجنوبيين. ومع قيام حكومة البشير بعمل استفتاء حول استقلال الجنوب، اختار الجنوبيين الانفصال.

ويرى البعض أن السبيل الأمثل للقضاء على طموحات الانفصال لدى الجماعات العرقية يكون عبر اهتمام الدولة بها والعمل على دمجها فى النسيج الوطنى وتشجيعها على تقديم نفسها ثقافيًا، وزيادة الاستثمارات الحكومية فى تلك المناطق. فى حين يرى البعض الآخر فى الكونفدرالية أحد أهم أساليب الإدارة التى تعمل على القضاء على طموحات الانفصال لدى الجماعات العرقية. فى حين يرى البعض الآخر أن السبيل الأمثل لتشجيع الجماعات العرقية على التداخل فى نسيج الدولة وعدم التفكير فى الانفصال هو العمل على زيادة ولاء تلك الجماعات إلى الدولة الأم من خلال زيادة الاهتمام الاقتصادى بهم ونشر العدالة الاجتماعية التى تجعل الأفراد فى رضاء عن الدولة وأداء الحكومات المتعاقبة دون التفكير فى بديل آخر. ومن ناحية أخرى، يجب على الدولة أن تقابل أى فكرة من أفكار التقسيم بالمزيد من النقاشات والجدالات مع زعماء الجماعات العرقية وليس مواجهة تلك الطلبات من خلال السلاح حتى لا تزيد نسب العداء تجاه الدولة.

وفى الإطار نفسه، تبرز فكرة الدولة الفيدرالية، والتى تعد نظامًا من نظم الحكم والإدارة الناجحة التى تسمح للتنوع الاجتماعى فى الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية لمكوناتها مع الإبقاء على رابط الوحدة فى ظل النظام الفيدرالى. وتنشأ الدولة الفيدرالية كشكل من خلال اتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم التى تتعايش معًا دون انفصال، على الرغم من اختلاف تلك الولايات عن بعضها البعض. ومن ثم، فإن الدولة الفيدرالية هى دولة واحدة تتضمن

كيانات دستورية متعددة، ولكل منها نظامها القانونى الخاص واستقلالها الذاتى. وعادة ما تعرف الدولة الفيدرالية على أنها نظام سياسى من شأنه قيام اتحاد مركزى بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الدويلات، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية، مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للفيدرالية ببعض الاستقلال الداخلى، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التى تنفرد بها الحكومة الفيدرالية المركزية، ويتألف رعايا الدولة الفيدرالية من مجموع رعايا الدول أو الدويلات المكونة للفيدرالية والتى تعد وحدات دستورية لا وحدات إدارية كالمحافظات فى الدولة الموحدة ويكون لكل وحدة دستورية نظامها الأساسى الذى يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن الدستور الاتحادى يفرض وجوده مباشرة على جميع رعايا هذه الأقاليم بغير حاجة إلى موافقة سلطاتها المحلية[٥٠].

المراجـــع

1 - John Hutchinson and Anthony D. Smith, Ethnicity, New York, Oxford University Press, 1996, pp. 4-5.

٢ – مجمـــع اللغـة العربيـة، المعجـم الـوجيز، القـاهرة، دار التحريـر للطبـع والنشـر، ١٩٨٠، ص ٤١٥.

٣ – على الدين هلال، نيفين مسعد (محرران)، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٢١٥.

٤ – سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق.. هموم الأقليات فى الوطن العربى، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، ١٩٩٤، ص٤١.

5 - Mohamed El-Sayed, Ethnicities and National Integrity, Paper President of the International Congress of Africans Studies (ICAS), Sixth Session, University of Hortoakn,11-14 Dec, 1991, pp. 1-2.

٦ – منير البعلبكى، المورد بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩، ص٣٢١.

٧ – أحمد محمد حافظ، سياسة العولمة فى مواجهة الجماعات الإثنية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان ١٩٩١–٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص٢٦.

٨ – سهام فوزى حسين، التنوع الإثنى والمذهبى والأمن القومى دراسة حالة العراق بعد إبريل٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ص٢–٣.

٩ – سهام فوزى حسين، المرجع السابق، ص ص٣ – ٤.

10 - Panilkos Panayi, An Ethnic History of Europe Since 1945, London, Oxford press, 2000, p. 101.

١١ – حورية مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ١٩٩٩، ص ص٣٠٥–٣٠٩.

١٢ – موزفينيلى، ابتكار السياسة، الديمقراطية والسياسة فى اليونان وروما الجمهورية، ترجمة، تمام الساحلى، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٩٠، ص ص١١–١٢.

13 - Eetta Prince-Gibson, The Slaves Among Us, Jerusalem Post, 8 April 2004.
14 - Brian M. Dutoit (ED), Ethnicity in Modern Africa, London, West View Press, 1987, p. 1.
١٥ - صخر الحاج حسين، نظرة إلى مفهوم العرق، عرق أم إثنية، مجلة تحولات العراقية، العدد ١٥، ٢١/١٠/٢٠٠٦، ص ٤.
١٦ - تيد روبرت جار، الأقليات فى خطر؛ ٢٣٠ أقلية فى دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، ترجمة: مجدى عبدالحكيم، وسامية الشامى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥، ص ٩.
17 - Merriam - Webster, Websters New Word Dictionary of American Language, New york, Smith Mark Books Publishers, 1995, p. 391.
18 - The New Encyclopedia Britannica Chicago, 5 th Edition, Vol. 4, 1992, p. 582.
19 - Wikipedia, the Free Encyelopedia, Ethnic Studies, http://www.Wikipedia.org.
٢٠ - صخر الحاج حسين، مرجع سابق، العدد ١٥، ٢١/١٠/٢٠٠٦، ص ص ٤ - ٥.
٢١ - مى مجيب مسعد، بناء النفوذ فى علاقة الجماعة الإثنية بالدولة، دراسة حالة لشيعة العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٢٧.
22 - Shireen Hassim & Amanda Gouws, Redefining the Public Space: Women's Organizations, Gender Consciousness Society, www/crv[/prg/book/Seres02/11- 6/chapter_iv.htm.1998, p. 90.
٢٣ - إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل فى الدول حديثة الاستقلال، دراسة الكيان الإسرائيلى، ص ص٤٥-٤٦.
24 - Ashley Montagio, Man's Most Dangerous Myth, the Fallacy of Race, New York: Colombia University Press, 1976, p. 30.
25 - Blumer, Martin and Rees, Anthony M., Citizenship Today, London, University Press, 1996, p. 9.
٢٦ - على الدين هلال، نيفين مسعد (محرر)، مرجع سابق، ص١٧٩.
٢٧ - محمود محمد أبو العينين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى أريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٨٧، ص ص٢٤-٢٥.
٢٨ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الموسوعة السياسية، الطبعة الثالثة، الجزء٤، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص٧٤٥.

٢٩ - طه جابر العلونى، الجذور التاريخية للطائفية السياسية فى العراق، انظر:

http://www.alhewar.com

30 - Vito Tanzi and Hamid Davoodi, Roads to No Where, How Corruption in public Investment Hurts Growth, Washington D. C, IMF, 1998, p. 20.

٣١ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مرجع سابق، ص٨٣١.

32 - Joseph J. Romm, Defining National Security: The Nonmilitary Aspects, New York, Council on Foreign Relations Press, 1993, p. 3.

33 - Manshour Varasteh, Understanding Iran's National Security Doctrine: The New Millennium, Leicestershire: Matador, 2013, p. 4.

34 - Abdel Monem M. Al-Mashaat, National Security in the Third World, Bondle, Westview Press, 1985, p. 23-37.

35 - James D. Fearon, Ethnic Structure and Cultural Diversity around the World: A Cross-National Data Set on Ethnic Groups, 2002 Annual Meeting of the American Political Science Association, August 29-Sept. 1, Boston, p. 17.

36 - https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ca.html

37 - http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215482&eid=1923.

٣٨ - رحاب عبد الرحمن الشريف، أشكالية بناء الأمة فى السودان ١٩٨٩-٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٧٤.

39 - Frtiz Sager and Christine Zollinger, The Swiss Political System in Comparative Perspective, In Christine Trampusch and Adnre Mach, Switzerland in Europe: Continuity and Change in the Swiss Political Economy New York, Routledge, 2011, pp. 27-43.

40 - Ted Robert Guss and Barbara Harff, Toward Empirical Theory of Genocides and Politicides, Identification and Measurement of Cases since 1945, International Studies Quarterly, Vol. 32, pp. 359-371.

٤٠ - جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية فى المجتمع الماليزى، فى: محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسى لمحاضير محمد، القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦، ص ١٧٧-١٧٨.

٤١ - المرجع السابق، ص ١٧٩-١٨٠

42 - http://www.dailymail.co.uk/news/article-2325502/Map-shows-worlds-racistco-untries-answers-surprise-you.html.

٤٣ - رحاب عبد الرحمن الشريف، مرجع سابق، ص ٧٣.

44 - Frank Spalding, Genocide in Modern Times: Genocide in Rwanda, New York, The Rosen Publishing, 2009.

45 - Alfred Uzokwe, Surviving in Biafra: The Story of the Nigerian Civil War, Over Two Million Died, Bloomington, Universe Publishing, 2003.

46 - John Stuart Mill, Representative Government, Kitchener, Batoche Books, 2001, pp.181-183.

47 - Ruth Hubbard and Gilles Paquet, The Case of Decentralized Federalism, Ottawa, University of Ottawa Press, 2010, p. 1-15.

VISION OF THE CONCEPTS OF THE ETHNICITY, THE NATIONAL SECURITY AND THEIR DEBATABLE RELATIONSHIP

Fernaz Attia

This Paper Seeks to Explore the relationship between the concepts of ethnicity and the national security , by clarifying of the historical development of the ethnicity concept in Dictionaries and Political Encyclopedias, and to clarify the different Theoretical Perspectives to define the concept down to extract the definition of a comprehensive vision of the characteristics of the concept, in addition to the clarification of overlapping concepts with ethnicity.

It defines the meaning of the concept of national security and displays the various elements of the concept: political, economic, military or social.

It also explains the theoretical relationship linking the concepts of "ethnicity and national security", and clarifies the positive effects of this relation such as : the importance of ethnic diversity in the provision of manpower to support the national security of States, as well as the negative effects which including the quest for separation and fragment the unity of the nation-state.

Finally, this paper supports the model of "federal state" as one of the ideal solutions to resolve the ethnic diversity problem in any country and maintain its national security.